# الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الإنتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

نشرة إلكترونية أسبوعية تعنى بعملية مراقبة الإنتخابات اللبنانية ٢٠٠٩
بموجب قانون الإنتخابات النيابي رقم ٢٥ ٢٠٠٨


## في هذا العدد


-كلمة المديرة التنفيذية ١
-إطلاق عمليّة مراقبة ٢
-منهجية المراقبة ٣
-نوّه و استنكر معنا ٩
-منسق وجمعية ١٠
-نشاطاتنا ١٠
-منسقو الدوائر ١١
-انضم الى التحالف ١٣
-ميثاق تعاون ١٣
-تواصل معنا ١٤
-استمارة مراقب ١٥

في كلّ لحظة من حياتنا نقوم بفعل اختيار.
نختار أبسط الأمور وأكبرها.
وندفع في كثير من الأحيان ثمن هذه الخيارات...
لا شكّ ان الانتخاب هو خيار بامتياز.
ولا شكّ أنّ المراقبة هي خيار أيضا.
أن تراقب يعني أنك مؤمن بحقّ المجتمع بالمعرفة والحصول على المعلومات.
أن تراقب يعني انّك مقتنع بضرورة توثيق مجريات العمليّة الانتخابيّة.
أن تراقب يعني أنك اخترت أن تكون في صلب المعركة، لكنّ معركة المراقب هي من نوع آخر.
أن تراقب يعني أنّك قررت أن تحدث فرقا.....

أكثر من ١٠٠٠ مراقب شاركونا هذا الخيار حتى الآن.
أكثر من ٦٠ جمعيّة وجامعة قررت خوض هذه التجربة ضمن اطار «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات».
أكثر من ٥٠ شخصا يخصّصون وقتهم ليل نهار لنجاح عمليّة المراقبة.
أكثر من ٢٢ مكتبا للجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات ولشركائها من جمعيّات المجتمع المدني اللبناني، سيفتتح تباعا في جميع الدوائر الانتخابية لتسجّل المخالفات الانتخابية ويستقطب المزيد من المهتمين بهذه القضيّة.

إنّه المجتمع المدني اللبناني الذي قرّر مراقبة العمليّة الانتخابيّة منذ السابع من نيسان ٢٠٠٩ وحتى البتّ في آخر طعن أمام المجلس الدستوري اللبناني.
إنّه المجتمع المدني اللبناني أخذ على عاتقه اصدار التقارير الدوريّة الأسبوعيّة حول المخالفات التي يرصدها.
إنّه المجتمع المدني اللبناني الذي قرّر وضع هذه التقارير في ذمّة الرأي العام اللبناني.
الرأي العامّ الذي نأمل منه أن يحاسب معنا، ويسائل معنا، ويراقب معنا، ويدوّن معنا المخالفات.....

حدّد خياراتك الآن،
لكي نراقب معا باسم الشعب اللبناني...

يارا نصّار
المديرة التنفيذية للجمعية

# إطلاق عمليّة مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠٠٩

قامت الجمعية اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات، وبالتعاون مع «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات»، بإطلاق «عملية مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠٠٩»، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر الجمعية الجديد في الصنائع، في ٢ نيسان المنصرم.

من خلال هذه العملية، تهدف الجمعية إلى مراقبة وزارة الداخلية والبلديات و«هيئة الإشراف على الحملات الانتخابية»، الحملات الانتخابية، الإعلام والإعلان الانتخابيين، أداء كل من المرشحين والتيارات والأحزاب والقوى السياسية، وتعاطي الإعلام مع الانتخابات، بالإضافة إلى امتثال المواطنين إلى القانون.
وسيصدر عن عملية المراقبة تلك، التي انطلقت في السابع من الشهر الحالي، تقريراً نهائياً، تأمل الجمعية بأن يشكّل مرجعا للرأي العام وللجهات القضائية.

كما وستقدم الجمعية على نشر التقارير الدورية عن المخالفات التي قد تركتبها مختلف الجهات المشاركة في الانتخابات، على موقع الكتروني مخصص لانتخابات ٢٠٠٩، وستوزّع نشرة دوريّة تطلع الرأي العام على التفاصيل والمستجدات. www.obsereve.ladeleb.org

وتناولت كلمة الأمين العام للجمعية، زياد عبد الصمد، نقاط الضعف في قانون الانتخابات التي وصفها بالانتهاكات، ولخّصها بـ» اعتماد النظام الاكـــثري، وتوزيع الـــدوائـــر الانتخابية على أساس القضاء وتجاهله نظام الكوتا النسائية وإقرار الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات.» إضافة لتناوله الإصلاحات التي أقرّت، أبرزها: الإقرار بدور المجتمع المدني في مواكبة ومراقبة الانتخابات بحسب المادة ٢٠ من القانون، وإجراء الانتخابات في يوم واحد، بالإضافة إلى إنشاء هيئة مشرفة على الحملات الانتخابية، كما يحدد القانون سقفا للإنفاق الانتخابي ويقترح تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين.

وختم عبد الصمد بتأكيده «الوقوف على مسافة واحدة من كل المرشحين»، متمنيا « ان يتعاملوا مع الجمعية بشكل ايجابي والأخذ بالملاحظات التي سترد في تقريرها حرصاً على تصويب الأداء بما يضمن النزاهة والحرية والشفافية المطلوبة لإنجاح العملية الانتخابية».

## بعض ما جاء في الصحف عن إطلاق عملية مراقبة الانتخابات

**الأخبار**
«ديمقراطية الانتخابات» و«لا فساد» تبدآن مراقبتهما
مهى زراقط

«راقبونا» هذا ما أجاب به جيلبير ضومط، عضو «الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات» (لادي)، عن سؤال بشأن موضوعية الجمعية.

المستقبل
٣٠٠٠ متطوع وتقارير دورية ابتداءً من ٧ نيسان
«الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات» تطلق عملية مراقبة الحملات
ص.ق.م

أعلن الأمين العام لـ«الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات» زياد عبد الصمد باسم «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات» عن «انطلاق عملية مراقبة الحملات...داعياً مؤسسات المجتمع المدني المستقلة وجميع المواطنين إلى «الانضمام من خلال إطلاعنا بجميع المخالفات والمشاركة في عملية المراقبة في جميع الدوائر».





السفير
«خلي عينك عليها»: لكي يصبح جميع المواطنين مراقبين في الانتخابات النيابية
يوسف الحج علي

«خلي عينك عليها»، الدعوة موجهة إلى كل مواطن من أجل المشاركة في مراقبة الانتخابات النيابية المقبلة، عبر مجموعة من الآليات حددتها «الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات» و«التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات».
...أما منسق عام عملية مراقبة الانتخابات جيلبير ضومط فشرح آليات رصد المخالفات، وقال: «مطلوب من الأربعة ملايين لبناني أن يكونوا مراقبين للانتخابات»

البلد
«مراقبة الانتخابات» شعارها: «خلي عينك عليها»

... تحدث المنسق العام للحملة جيلبير ضومط الذي اكد «ان الجمعية ستسعى جاهدة لمراقبة العملية الانتخابية للعام ٢٠٠٩ لتأتي هذه الانتخابات ديمقراطية».

الجريدة
عين المجتمع المدني اللبناني... على الانتخابات
ليال أبورحال

رغم أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يراقب فيها المجتمع المدني اللبناني مجريات العملية الانتخابية، فإن تحركه في هذه الدورة الانتخابية بالتحديد يكتسب، من جهة، شرعيةً كرستها الإصلاحات التي أدخلت على القانون الانتخابي، الذي نص في المادة ٢٠ على أنه «يحق لهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها»، كما يعبّر من جهة ثانية عن حاجة ماسة إلى وجوده في ظل التشنج غير المسبوق الذي تشهده الساحة السياسية، على امتداد دوائرها، قبل العملية الانتخابية التي من المقرر إجراؤها في يوم واحد.

## منهجية مراقبة العملية الإنتخابية ٠٩

### مقدمة

يختار المواطنون اللبنانيون كل أربع سنوات ممثليهم من خلال إنتخابات نيابية يحدد سيرها قانون إنتخاب وتديرها وزارة الداخلية والبلديات. منذ تأسيسها سنة ١٩٩٦ ناضلت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات لحق المجتمع المدني بمراقبة ومواكبة سير العملية الإنتخابية. اطلقت الجمعية التحالف اللبناني لمراقبة الإنتخابات سنة ٢٠٠٥ واللذي يضم اليوم ما يفوق عن ٦٠ جمعية من هيئات المجتمع المدني و٨- جامعات.
إن القانون الحالي ٢٠٠٨/٢٥ في المادة ٢٠ منه، يضمن حق المجتمع المدني بمراقبة الإنتخابات بما فيها الإعلام والإعلان الانتخابي والإنفاق الانتخابي للمرشحين ومراقبة إدارة العملية الإنتخابية بما فيها البلديات ولجان القيد وهيئة الإشراف على الحملات الإنتخابية.

تهدف عملية مراقبة إنتخابات ٠٩ إلى رصد وتوثيق والتدقيق في المخالفات منذ تاريخ بدء الحملات الإنتخابية وحتى البت بآخر طعن في المجلس الدستوري، وتشمل المستويات التالية، إدارة الإنتخابات والحملات الإنتخابية والتغطية الإعلامية بالإضافة إلى رصد أداء الناخبين مما يسهل إعداد برامج توعية في المرحلة المقبلة.

ومن أجل تحقيق عملية رصد دقيقة، تمّ فتح ٢٦ مكتبا في جميع الدوائر الإنتخابية دورها تلقي شكاوى واسئلة المواطنين ورصد النشاطات الإنتخابية والمخالفات على مستوى الدائرة. وترصد المنسقية العامة في بيروت مخالفات وزارة الداخلية وهيئة الإشراف بالإضافة إلى مراقبة وسائل الإعلام. أيضاً وقد تمّ بناء موقع إلكتروني يعزز التواصل بين فريق المراقبين والناخبين www.observe.ladeleb.org ووضع خط ساخن في خدمة المواطنين
٧١-١٢١٤٠٨ وإنشاء بريد إلكنروني خاص للمراقبة observe@ladeleb.org.
من الجدير ذكره أنه سيتم استعمال نظام الsms في مراقبة يوم الإقتراع مما يعزز سرعة ومصداقية المعلومات المنشورة في ٧ حزيران ٠٩.

طورت هذه المنهجية إستناداً إلى بنود القانون الحالي والمعايير الدولية لديمقراطية الإنتخابات والمراسيم والقرارات الصادرة عن وزارة الداخلية في خصوص الإنتخابات، من دون إقصاء إحتمال تسجيل بعض المخافات التي تطال مستويات أخرى لم تتضمنها هذه المنهجية.

تفصل هذه الوثيقة مستويات المراقبة، المعايير المعتمدة، آلية المراقبة، إدارة المعلومات ونموذج عن أنواع المخالفات.

## مستويات مراقبة الإنتخابات

تعمد المنهجية إلى مراقبة الصمتويات التالية: إدارة الإنتخابات والحملات الإنتخابية والتغطية الإعلامية واداء المواطنين. وهي تستهدف الجهات التالية:

١.وزارة الداخلية والبلديات بما فيها هيئة الإشراف ولجان القيد والبلديات والجهات الأمنية: مراقبة آليات التنظيم والأداء والمهل الزمنية قبل وخلال وبعد يوم الإقتراع.
٢.المرشحين واللوائح والاحزاب السياسية: مراقبة الإمتثال للقانون في الترشح والإنفاق الإنتخابي والإعلام والإعلان الإنتخابي
٣.وسائل الإعلام: مراقبة الإمتثال للقانون والمساحات الإعلانية والدعاية ومحتوى الرسائل الإعلامية.
٤.الناخبين: مراقبة الإمتثال للقانون ونوع الأسئلة الإستعلامية التي يطرحونها ونوع المخالفات التي يرصدونها.

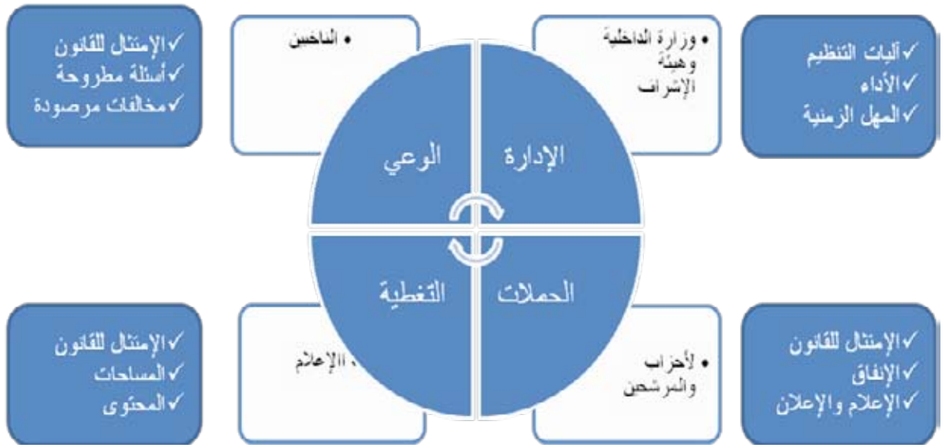


إن منهجية المراقبة المفصلة في هذه الوثيقة لا تشمل عملية مراقبة وسائل الإعلام إذ أن لدى هذه الأخيرة منهجية مستقلة متخصصة يتم نشرها في وثيقة منفصلة.





## المعايير المعتمدة لمراقبة إنتخابات 2009

بعد دراسة معمقة لقانون الانتخاب ٢٠٠٨/٢٥ ومراجعة المعايير الدولية، والمراسيم والتعاميم اللاحقة الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الحملات الإنتخابية، تمّ تطوير ٢٦٧ معيار تغطي كافة مستويات المراقبة وانقسمت على الشكل الآتي:

•إدارة الإنتخابات (وزارة الداخلية وهيئة الإشراف ولجان القيد والبلديات والجهات الأمنية والسلطات القضائية): ١٨١ معيار
•الحملات الإنتخابية للمرشحين واللوائح والأحزاب السياسية: ٤١ معيار
•التغطية الإعلامية: ٢٧ معيار
•أداء الناخبين: ١٨ معيار

مرفق لائحة مبوبة بهذه المعايير لكل من الأربع المستويات. (مرفق -١-)

ثمّ تمّ تحويل تلك المعايير إلى لوائح تدقيق تستعين بها المنسقية العامة للتأكد من شمولية عملية المراقبة وعدم استثناء أي مستوى من المستويات التي يتم رصدها.
تمّ اعتماد هذه المعايير لتطوير أدوات التوثيق والتدقيق والتقارير الأسبوعية ليتم استخدامها من خلال المراقبين في الدوائر والفريق المركزي.

## آلية المراقبة: ادوات التوثيق ومستندات التدقيق والتقارير الأسبوعية

تعتمد عملية المراقبة على عملية التوثيق والتدقيق والتقرير بشكل مستمر ومنهج. لذا تمّ تطوير ثلاث أنواع من الأدوات: أدوات التوثيق وأدوات التدقيق وأدوات التقرير. جميع تلك الأدوات متوفرة بنسخ مطبوعة وإلكترونية.

### ١.أدوات التوثيق:

•توثيق الأنشطة الإنتخابية: يتم توثيق في المنسقية العامة ومنسقيات الدوائر جميع الأنشطة الإنتخابية من ترويج وإعلام وإعلان ودعاية وجميع الإنفاق الإنتخابي خلال المهرجانات واللقاءات والمحاضرات...
•توثيق المخالفات: يتم توثيق في المنسقية العامة ومنسقيات الدوائر جميع المخالفات الإنتخابية وتنقسم بين المخالفات المتعلقة في الإعلام والاعلان الإنتخابي، في التأثير على الناخبين، في استخدام المرافق العامة لاغراض انتخابية، في الإنفاق الإنتخابي ومخالفات إخرى.
•توثيق أداء الناخبين: يتم توثيق في المنسقية العامة ومنسقيات الدوائر أنواع أسئلة المواطنين المتعلقة بالعملية الإنتخابية، أنواع المخالفات التي يرصدونها ومستوى امتثالهم للقانون.
•توثيق مخالفات يوم الإقتراع: خلال يوم الإقتراع، يتم توثيق المخالفات في أداة خاصة تحتوي على رموز تستخدم لنظام الsms وتشمل جميع المخالفات المحتملة.

أما أداة توثيق إدارة الإنتخابات سيتم اعتماد لوائح التدقيق التي تمّ وضعها إنطلاقا من المعايير وتستخدم كلائحة أسئلة لطرحها على وزارة الداخلية وهيئة الإشراف.

### ٢.أدوات التدقيق:

•مستند الشهود: بعد توثيق اي مخالفة، تحلل في منسقية الدائرة أو المنسقية العامة وتحدد مستوى أهميتها، ثم يتم تحويلها للتدقيق وهذا يعني تجميع شاهدين أو أكثر على المخالفة ويوقعون عليها.
•مستند سمعي أو بصري او خطي: يعتمد هذا المستند على تامين براهين إضافية تثبت حصول المخالفة وذلك من خلال تسجيلات صوتية أو مرئية أو وثائق مكتوبة.

### ٣.أدوات التقرير:

•تقرير اسبوعي لمنسقية الدائرة: إنطلاقاً من المعايير التي تمّ عرضها في بداية هذه الوثيقة، تمّ تعريب المعايير التي يجب رصدها على الصعيد المحلي ووضعت بشكل تقرير يعمل منسق الدائرة على ملئه أسبوعياً.
•تقرير اسبوعي شامل: تنظر المنسقية العامة في لوائح التي تمّ وضعها إنطلاقا من المعايير وتستخدمها لإعداد التقرير الذي يتمّ نشره للراي العام.

سيتم نشر تقرير اسبوعي للراي العام يتضمن جميع المخالفات الموثقة والمدقق بها وتبقى المخالفات الموثقة وغير المدقق بها لتنشر في التقرير النهائي.

مصادر المعلومات

تعتمد المنهجية إلى تحصيل معلومات حول الأنشطة الإنتخابية والمخالفات وذلك من مصادر مختلفة وتعمل على توثيقها وتحليلها والتدقيق بها ثم نشرها:

أولاً: المواطنين والناخبين
ثانيا: المراقبين المنتشرين على الأراضي اللبنانية
ثالثاً: الزيارات لوزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف بالإضافة للقرارات والمراسيم والتعاميم الرسمية
رابعاً: المرشحين والماكينات الانتخابية
خامساً: وسائل الإعلام

### أنواع المخالفات

هذا نموذج عن أنواع المخالفات التي يمكن رصدها على الصعيد المحلي والتي ممكن توثيقها والتدقيق بها:

في الإعلام والاعلان الإنتخابي
•وضع دعاية وإعلانات إنتخابية في وسائل إعلامية غير مصرح لها
•وضع دعاية وإعلان إنتخابي خارج الأماكن المصرح بها من قبل البلدية
•بث أو نشر أي دعاية أو إعلان إنتخابي تحريضية أو عنيفة أو تحث على نعرات طائفية
•تجيير فسحة إعلامية إلى مرشح آخر

في الضغط على الناخبين
•تدخل موظف في مؤسسة عامة أو أمنية أو رئيس بلدية أو مختار لصالح مرشح أو جهة سياسية
•تهديد جسدي للناخب أو لمصالحه الإقتصادية أو الإجتماعية أو المعنوية
•وعود بتوفير مصالح للناخب مقابل التصويت لمرشح أو جهة سياسية
•حجز بطاقات الهوية مقابل انتخاب مرشح أو جهة سياسية

في الإنفاق الإنتخابي
•دفع أي نفقة تفوق سقف الإنفاق الإنتخابي لأي جهة محلية لم يتم دفعها خلال السنوات الثلاث الأخيرة
•دفع اي نفقة للترويج الإنتخابي سعرها يفوق السقف الإنتخابي: مهرجان، إعلانات، عدد مكاتب...
•حصول على تمويل أو هبات من جهات غير لبنانية

في استخدام المرافق العامة لاغراض انتخابية
•نشاطات إنتخابية في مؤسسة عامة، مدرسة، بلدية، دار عبادة...
•توزيع أي خدمات أو موارد عامة لمصلحة إنتخابية

مخالفات إخرى
•دفع الرشوة مباشرة للناخب أو من خلال وسيط
•الإساءة إلى سمعة أحد المرشحين
•خرق فترة الصمت من الجمعة ٦ حزيران الساعة ١٢:٠٠ مساء إلى نهار الأحد ٧ حزيران الساعة ٧:٠٠ مساء
•عدم احترام مهل الترشيح وسحب الترشيح





### توثيق الأنشطة الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية والماكينات الانتخابية

**أنواع الأنشطة**

- استئجار المكاتب الانتخابية ونفقاتها
- إقامة التجمعات والمهرجانات والاجتماعات العامة والمآدب ذات الغاية الانتخابية
- إعداد ونشر وتوزيع المواد الاعلامية والدعائية من كتب وكراريس ونشرات ومناشير ورسائل، على شكل مطبوعات أو عبر رسائل البريد العادي أو الرقمي
- تصميم وطباعة وتوزيع الصور والملصقات واليافطات وتعليقها
- المبالغ المدفوعة للأشخاص العاملين في الحملة الانتخابية والمندوبين
- مصاريف نقل وانتقال الناخبين والعاملين في الحملة الانتخابية
- نفقات الدعاية الانتخابية، وأية نفقات تدفع في سبيل الحملة الانتخابية إلى محطة بث إذاعية أو تلفزيونية أو أية صحيفة أو مجلة أو وسيلة نشر أخرى
- غيرها

**نوع النشاط** _____

منظم النشاط _____

الدائرة الإنتخابية _____

المكان _____ الزمان _____

هل تم التحقق من النشاط؟ نعم كلا

_____
_____
_____
_____

## المستندات المعتمدة للتدقيق في المخالفات والنشاطات المرصودة

### مستند الشهود

**نوع النشاط او المخالفة** _____

إسم الشاهد _____ الدائرة الإنتخابية _____

العنوان _____ _____

رقم الهاتف _____البريد الإلكتروني _____

المكان _____ الزمان _____

**سرد وقائع النشاط**

_____
_____
_____

المكان _____

التاريخ _____

اسم وتوقيع الشاهد _____ اسم وتوقيع المراقب _____

### مستند سمعي أو بصري أو خطي

**نوع المخالفة** _____

إسم صاحب المستند _____ الدائرة الإنتخابية _____

العنوان _____ _____

رقم الهاتف _____البريد الإلكتروني _____

المكان _____ الزمان _____

سرد وقائع النشاط

_____
_____
_____

شرح المستند

_____
_____
_____

التاريخ _____

اسم وتوقيع صاحب المستند _____
اسم وتوقيع المراقب _____





## نوّه معنا

ترحب الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات بافتتاح المبنى الخاص بإدارة الانتخابات والإشراف عليها، التابع لوزارة الداخلية والبلديات، الذي تزامن وإقفال باب الترشح، مساء السابع من نيسان المنصرم.
وضع قسم من هذا المبنى بتصرف وزارة الداخلية والبلديات بناء على طلبها، بصورة موقتة، لتنظيم عمل هيئة الاشراف على الحملات الانتخابية وادارة سير العملية الانتخابية حتى يوم الاقتراع في ٧ حزيران.
المساحة التي سيتم تجهيزها تمتد على طابقين: الطابق الأرضي، الذي وضع بتصرف مديريات الوزارة، والثاني خصص لهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية.

تنوه الجمعية بعمل الهيئة، لكننها تشدد في هذا الاطار على انه من أهم الإصلاحات التي طمح إليها المجتمع المدني تكمن في إنشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات والاشراف على نزاهة العملية.
ورغم عدم اقرار هذا البند ضمن قانون ٢٥-٢٠٠٨، تأمل الجمعية تفعيل وتنشيط دور هيئة الاشراف برئاسة وزير الداخلية والبلديات، وتلفت الى ان عدد كبير من المرشحين كان قد اطلق حملاته الانتخابية قبل ٧ نيسان، ما يلزم الهيئة بمراقبة الحملات السالفة كما اللاحقة.

وبما أن «هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية» تؤدي دور محوري في رصد وإدارة الحملات الانتخابية لجهة الإنفاق الانتخابي وتنظيم الإعلام والإعلان، ستراقب « الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات» جهات مختلفة خلال العملية الانتخابية، من صلبها «هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية».

## استنكر معنا

تنفيذا لأحكام المادة ١٩ من الدستور اللبناني التي تؤكّد على ضرورة انشاء مجلس دستوري في لبنان، ونظرا لأهمية هذا المجلس ودوره في مراقبة دستوريّة القوانين والبتّ في النزاعات والطعون الناشئة لاسيما عن الانتخابات النيابية،

تستنكر» الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات» تأخّر مجلس الوزراء اللبناني في تعيين نصف أعضاء هذا المجلس (خمسة أعضاء). ويأتي ذلك بعد أن عيّن مجلس النواب النصف الأول، بحسب أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٣ الذي يحدّد النظام الداخلي للمجلس الدستوري.

وتحث الجمعية مجلس الوزراء اللبناني على عدم زجّ تعيينات المجلس الدستوري في التجاذبات والمحاصصات السياسيّة القائمة وتعيين المجلس، المعطل منذ العام ٢٠٠٥ ، بكل أمانة وتجرّد ومهنيّة تقيّدا وحرصا على أحكام الدستور، وعلى نزاهة وشفافيّة العمليّة الانتخابيّة .
ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابيّة، من غير المقبول أن تجرى هذه الانتخابات من دون مجلس دستوري يبتّ بالطعون المحتملة، ما يطرح علامة استفهام حقيقيّة حول صحّة وشفافيّة العمليّة الانتخابيّة.

يذكر أن المجلس الدستوري يتم اختيـــار أعضاءه من بين القضاة السابقين الذين مارسوا القضاء العدلي أو الإداري أو المالي مدة عشرين سنة على الأقل أو من بين الأساتذة الأصيلين السابقين أو الحاليين في التعليم العالي الذين مارسوا تعليم مادة من مواد القانون عشرين سنة، أو من بين المحامين الذين مارسوا مهنة المحاماة عشرين سنة على الأقل.

على صعيد آخر، يهم «الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات» الاعتراض على عدم التكافئ بين عدد المرشحات المرشحين ومع إقفال باب الترشيحات إلى الانتخابات النيابية.
وتستهجن أن تترشح ١٢ امرأة من أصل ٧٠٢ طلب ترشح أي ما يوازي نسبة لا تتجاوز ١,٧ بالمئة.
وتلفت إلى أن اعتماد نظام «الكوتا النسائية»، كآلية تمييز إيجابي ضمن التمثيل النسبي، كانت ستسد" فجوة اللا مساواة بين النساء والرجال.

ومن جهة أخرى، تود الجمعية التنويه بإقرار البرلمان اللبناني إقتراح قانون خفض سن الاقتراع.
لكنها تشدد على ضرورة عدم الاكتفاء بالتصاريح والمثابرة بتعديل المادة ٢١ في الدستور اللبناني التي تنص على أن عمر الواحدة والعشرين شرط أساسي للمواطن اللبناني كي يمارس حقه في عملية الاقتراع. وذلك أن عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة سن الاقتراع يمكن أن يؤدي الى التشكيك في صحة و عدالة كل التمثيل النيابي في لبنان.

## منسق وجمعية

### ماذا يقولون عن مهامهم؟

لأن دور منسق الدائرة كبير لجهة حسن سير عملية المراقبة يوم الاقتراع، كما استقطاب المراقبين، أعطينا الكلمة لأحدهم، ليقف عند الصعاب التي يمكن أن تواجهه، كما الانجازات التي حققها ويأمل في تحقيقها حتى السابع من حزيران

### يوسف صفير (منسّق أقضية كسروان وجبيل)

يعتقد يوسف بأنّ المسؤوليّة كبيرة، خصوصاً وأن الاستحقاق الانتخابي يفرض عليه واجبين، أولاً ممارسة حقّه كمواطن والمشاركة في الاقتراع، إضافة إلى عمله كمنسّق لفريق المراقبة في أقضية كسروان وجبيل، ما يعني بالنسبة له «الفصل والحياديّة تجاه الأطراف كافّة، وهذا جزء من واجبي تجاه مجتمعي».

من جهّة أخرى، اعتبر يوسف أن الناس في تلك الأقضية تعرف عن الجمعية، وتتابع أعمالها قبل بدء عملها الرسمي هناك، وبرأيه هذا ما يسهّل عمليّة المراقبة في تلك القرى.

أمّا عن بدء عمليّة المراقبة، فهي ما زالت محصورة في مراقبة الإنفاق الإعلاني، خصوصاً وأنّ اللوائح الانتخابية لم تشكّل بعد.

### لمّ يشاركون في التحالف؟

لأنها المرة الأولى التي يمكن للمجتمع المدني، وفقا للقانون، أن يراقب الانتخابات، تشاركت حتى هذه اللحظة اكثر من ٦٠ جمعية مدنية لبنانية ضمن «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات».

ولأن دورها كبير في عملية المراقبة، توقفنا عند إحدى هذه الجمعيات، نسائية هذه المرة، لنعطيها منبرا تتحدث من خلاله عن مشاركتها في التحالف وموقفها من الكوتا النسائية.

### وداد شختورة (رئيسة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني)

تنطلق مشاركة «التجمّع النسائي الديموقراطي اللبناني» في «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات»، من إيمانه بالانتخابات وشفافيّتها. أما فيما يتعلّق بالكوتا النسائيّة، فالتجمع يؤيّد الكوتا النسائيّة الإلزاميّة في لوائح الترشيح بنسبة ٣٠٪، وليس الكوتا النسائيّة الإلزاميّة في المقاعد النيابيّة. وعن النسبة المنخفضة لترشّح النساء في هذه الدورة الانتخابيّة، فتعتبر شختورة «أن القانون يحسم من سيفوز بالانتخابات، ولهذا عدلت النساء وفئات أخرى عن الترشّح».

## نشاطاتنا

### افتتاح المكاتب الخاصة بعملية مراقبة الانتخابات في الدوائر

الاثنين ٢٠ نيسان: مكتب الشوف
الثلاثاء ٢١ نيسان : مكتب كسروان
الأربعاء ٢٢ نيسان: مكاتب صيدا- صور- النبطية
الخميس ٢٣ نيسان: مكاتب بعلبك- الهرمل
الجمعة ٢٤ نيسان: مكاتب البقاع الغربي- راشيا

### تدريبات المراقبين، وتدريب المدربين

الجمعة ١٧ نيسان: الهرمل- عليه- منية الضنية - صور- راشيا- متن
السبت ١٨ نيسان: تدريب المدربين (بيروت-هولداي ان)
السبت ١٨ نيسان: منية الضنية- الشوف- صور- النبطية- بعلبك (بيت شامة)- بعلبك (العين)
الأحد ١٩ نيسان: راشيا (جب جنين)- هرمل- صور (معركة)





## منسقو الدوائر

| الاسم | الدائرة الانتخابية | الهاتف | بريد الكتروني |
|---|---|---|---|
| محمد جبارة | راشيا- بقاع الغربي | 03 935115 | m.gebara@ladeleb.org |
| موسي ابراهيم | راشيا- بقاع الغربي | 03 153857 | m.ibrahim@ladeleb.org |
| بشار حمزة | بعلبك | 70 829535 | b.hamzeh@ladeleb.org |
| احمد طفيلي | بعلبك | 03 463404 | a.toufaili@ladeleb.org |
| علي جباق | بعلبك | 03 638215 - 03 102806 | a.jabak@ladeleb.org |
| يوسف صفير | كسروان-جبيل | 03 862188 | y.sfeir@ladeleb.org |
| ريتا معلوف | كسروان-جبيل | 03 041032 | r.maalouf@ladeleb.org |
| وليم محفوض | متن | 03 952725 | w.mahfouz@ladeleb.org |
| فرحات فرحات | جزين | 03 538842 | f.farhat@ladeleb.org |
| جورج رزق | عكار | 03 903015 | g.rezik@ladeleb.org |
| حنا جميل حنا | عكار | 03 545764 | h.hanna@ladeleb.org |
| اكرم شلهوب | عكار | 03 421496 | a.chalhoub@ladeleb.org |
| فراس علام | هرمل | 03 854682 | f.allam@ladeleb.org |
| ليلى شاهين | هرمل | 08 200901 | _ |
| حيدر عماش | صور | 03 940884 | h.ammacha@hotmail.com |

# منسقو الدوائر

| الاسم | الدائرة الانتخابية | الهاتف | بريد الكتروني |
|---|---|---|---|
| علي شرف الدين | صور | 03 943589 | a.charafeddine@ladeleb.org |
| محمود وزان | بيروت | 03 312232 | m-wazen@ladeleb.org |
| علي غصين | نبطية | 03 560026 | a.ghossein@ladeleb.org |
| هيثم منقارة | طرابلس | 70 257419 | h.monkara@ladeleb.org |
| طارق حداد | طرابلس | 03 808594 | h-tarek@live.com |
| سامر فيصل | عليه | 03 774067 | s.faysal@ladeleb.org |
| جورج فرح | بترون | 03 929623 | g.farah@ladeleb.org |
| جنان فضلالله | بترون | 03 844248 | _ |
| عاصم شيا | الشوف | 03 167020 | a.chayya@ladeleb.org |
| هلا ابو علي | الشوف | 03 605035 | h.abouali@ladeleb.org |
| فادي درباس | منية-ضنية | 03 779822 | f.derbass@ladeleb.org |
| حسن خزعل | بنت جبيل | 70 622646 | h.khazaal@ladeleb.org |
| محمد فواز | بنت جبيل | 03 442553 | f.allam@ladeleb.org |
| رمزي خوري | الكورة | 03 481603 | ramzi.elkhoury@gmail.com |
| روني الاسعد | متن | 03 183345 | _ |





# انضم الى التحالف

سعت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات، منذ تأسيسها عام ١٩٩٦، لممارسة حقها المدني والسياسي بمراقبة الإنتخابات.

وعندما استجابت الحكومة لمطلب الجمعية سنة ٢٠٠٥، أطلقت مبادرة «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات» الذي كرّس أهمية تشبيك هيئات المجتمع المدني وعزز دورها في إرساء شفافية الانتخابات.
اقر قانون الانتخاب الحالي، في المادة ٢٠ منه، حق «هيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها...»

لذلك، يسعى التحالف اليوم، الذي يضم أكثر من ٨٠ جمعية لبنانية حتى الآن، إلى توسيع إطاره وتفعيل مشاركة أعضائه، لإنجاح عملية المراقبة، التي أطلقتها «الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات» في ٢ نيسان الماضي، يدا بيد والتحالف.

أن نجاح المراقبة ومشروعية التقرير النهائي الذي سيصدر عن عملية مراقبة الانتخابات، مرتبط بفعالية دور التحالف وقدرته على استقطاب وتدريب أكبر عدد من المراقبين في جميع الدوائر الانتخابية تحضيراً لإصدار تقرير شفاف، شامل وغير مسيّس.

نعاود وندعو كل الجمعيات اللبنانية للانضمام إلى التحالف، وذلك عبر التوقيع على ميثاق التعاون الذي تجدونه في أي مكتب من مكاتب الجمعية الموزعة على كافة دوائر الانتخابية، أو عبر زيارة الموقع الالكتروني الخاص بعملية المراقبة.
www.observe.ladeleb.org

## ميثاق تعاون بين المجموعات المكوّنة للتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات

ان المجموعات الموقّعة ادناه، من جامعات ومراكز دراسات ومنظمات غير حكومية، ايمانا منها بأهمية الانتخابات العامة وضرورة اجرائها في مواعيدها القانونية، في اطار تشريعي وتنظيمي مرضٍ من صحة التمثيل.

واعتقادا منها بأن مواكبة الاستحقاق الانتخابي في العام ٢٠٠٩ تتطلّب تضافر جهود جميع المعنيين و/ او المهتمين بانتخابات حرة، عادلة ونزيهة، بشكل يتناسب فعلا مع اهمية الاستحقاق الاتي.
ومساهمة منها، كقوى حيّة في المجتمع اللبناني، في عمليّة مراقبة الانتخابات، ان على مستوى قانون الانتخاب، او على مستوى الاعداد للانتخابات والاشراف عليه، او على مستوى العملية الانتخابية او على مستوى النتائج والطعون.

فقد قررت المجموعات الموقعة ادناه التكتل ضمن شبكة محددة البرنامج والاهداف، تدعى «التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات» («التحالف»)، يهدف الى اشراك اكبر عدد ممكن من المجموعات المنظمة المستقلة غير المرتبطة بأحزاب وتيارات سياسية و/ أو بمرشحين، والتنسيق فيما بينها في سبيل مراقبة الانتخابات العامة القادمة بكل مراحلها وتعابيرها، مع محافظة كل مجموعة على استقلاليتها، وكذلك، تبادل الخبرات والمعارف والتقنيات بين المجموعات المختلفة وتشكيل مجموعة مراقبين محليين مدرّبين يراقبون الانتخابات في كل المناطق وعلى كافة المراحل.

وقد وضع المشاركون في التحالف ميثاقا» للتحالف فيما بينهم، توافقوا على بنوده الاساسية الاتية:

١.ينشأ التحالف فورا» ويعلن عنه في الاعلام بمشاركة جميع اعضائه، وتكون مدة عمله محصورة راهنا، بالانتخابات العامة ٢٠٠٩، على ان يصار الى البحث في مصير استمراره على ضوء النتائج التي يحرزها في حينه.
٢.تحافظ كل مجموعة منضوية في اطار التحالف على استقلاليتها التامة، ويعود لها ان تقوم بالمشاريع والبرامج التي تراها مناسبة في اطار عملها، مع مراعاة الخطوط العريضة لخطط عمل التحالف.
٣.يبقى التحالف مفتوحا» لانضمام مجموعات اخرى اليه لاحقا»، شرط عدم ابداء احد الاعضاء ممانعة مشروعة ومعلّلة.
٤.لا يفرض على اي مشارك في التحالف اية مساهمة مالية من اي نوع كان، ما لم تكن في اطار مشروع مشترك او في اطار برنامج يتفق عليه في حينه.
٥.توخيا» للدقة ولحياد التحالف، تمتنع المجموعات المشاركة عن التصريح الاعلامي والنشر باسم التحالف الا بموجب بيانات تصدر عن هيئة التنسيق، على ان تراعي تلك البيانات الخطوط العريضة لهذا الميثاق.
٦.تشرف على التحالف هيئة تنسيق مصغّرة تضمّ ..... مندوبين عن المجموعات المشاركة فيه، وتؤمن التنسيق العام الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات التي تؤمّن ايضا» المقرّ الرئيسي والسكريتاريا.
٧.تنشأ، ضمن التحالف، هيئة استشارية تضم شخصيات بارزة معنية بالشأن العام مشهود لها بخبرتها ونزاهتها، تعود اليها هيئة التنسيق في برامجها وخطط عملها، على ان تقترح «هيئة التنسيق» اسماء اعضاء «الهيئة الاستشارية» ويجري اختيارهم بالتوافق مع اعضاء «التحالف».
٨.تنشأ ايضا»، على ضوء الحاجات، هيئات متخصصة اخرى تعمل على تنفيذ برامج وخطط العمل.

التاريخ: _____

اسم المسؤول في الجهة: _____

التوقيع: _____

## يمكنك أكثر من الاقتراع، وأكثر من التوقع، راقب معنا

هل انت مواطن تعنيه الحياة العامة وبريد التأكد من نزاهة وشفافية العملية الانتخابية؟
هل تتمتع بالحياد والموضوعية تجاه كافة المرشحين والقوى والكيانات السياسية؟
انضم الى الـ١٠٠٠ مراقب الذين التحقوا حتى اليوم بعملية مراقبة الانتخابات النيابية، وراقب معنا من اجل قدر اكبر من الشفافية والنزاهة.

يتم الانضمام الى قاطرة المراقبين الذين سيوزعون على كافة المناطق اللبنانية يوم السابع من حزيران، عبر ملىء استمارة مراقب، تجدونها على على الموقع الاكتروني الخاص بعملية المراقبة www.observe.ladeleb.org او التوجه الى اقرب مكتب من مكاتبنا المنتشرة في كافة المناطق اللبنانية.

بعد تعبئة الاستمارة، يخضع المراقب، على يد فريق عمل متخصص، لدورتين تدريبيتين: الأولى حول القانون الانتخابي، والثانية حول المراقبة وآليات التزوير.

حتى الآن استطاعت وحدة تدريب المراقبين الخاصة بعملية مراقبة الانتخابات النيابية ٢٠٠٩، ان تغطي مساحة كبيرة من المناطق اللبنانية، متنقلة ما بين بيروت وعكار، بنت جبيل، النبطية وصور وصولا الى المتن ، مرورا بصيدا وكسروان، ليصبح عدد ورشات العمل التي قامت بها، وفي الشهر الاول على انطلاق عملها، حوالي ٣٠.

انها المرة الاولى التي ستجري عملية المراقبة من قبل المجتمع المدني وقد نص عليها القانون صراحة، في المادة ٢٠ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨/٢٥.
كما وهي المرة الاولى التي تحصل فيها الانتخابات في يوم واحد، ما سيرتب على الجمعية تعبئة وتدريب وتنظيم ٣٠٠٠ مراقب متطوع محايد.
انضم الينا اليوم وراقب معنا.

## تواصل معنا

يعتبر قسم الإعلام والعلاقات العامة في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات ركيزة مهمة للتواصل مع الناخب، المرشح، المواطن، الإعلامي، الناشط وكافة المعنيين في عملية المراقبة.
يتمثل هذا التواصل من خلال الإعلام الإخباري للجمعية:
١.النشرات الدورية الأسبوعية (أو ما يسمى بـ Newsletter) والمتضمنة سير العمليات وإنجازات الجمعية على المستوى الرقابي للعملية الإنتخابية ، الترتيبات والنشاطات الخاصة بكافة أقسام الجمعية والمواقف الصادرة عن الجمعية ، بالإضافة إلى الدلائل المطلوبة للمراقب.
٢.الموقع الإلكتروني www.observe.ladeleb.org تُبثُ من خلاله أخبار العملية الإنتخابية داخل الجمعية وخارجها مع إمكانية رصد المخالفات إلكترونياً.
٣.الاستراتيجية الإعلامية للإدارة الإنتخابية في الإعلام المرئي ، المسموع والمقروء من رصد التقارير الصحفية إلى نشر المعلومات المتعلقة بنشاطات وفعاليات الإدارة الإنتخابية للجمعية.
بالإضافة إلى حملة الجمعية الإعلامية الخاصة بمراقبة الإنتخابات النيابية ٢٠٠٩ التي تتضمن أفلام وثائقية ، منشورات خاصة بالتوعية الإنتخابية والثقافة القانونية للإنتخابات.

تسعى الجمعية كعادتها إلى إعتماد الشفافية و النزاهة في تغطية وإصدار جميع المواد المتعلقة بحراك العملية الإنتخابية.
ومن أجل تواصل إيجابي وفعال، تخص الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات قسم الإعلام والعلاقات العامة للتنسيق مع كافة المعنيين، مواكبة الإدارة الإنتخابية للجمعية ،كما وتسهيل وصول المعلومة الى الصحافيين كما الرأي العام، الأحق بها.

للاتصال بنا:


| ريتا باروتا | نرمين الحر | ديما الحركة |
|---|---|---|
| المنسقة لقسم الإعلام والعلاقات العامة | ٠٣-٧٥١٦٩٦ | ٠٣-٧٠٩٠٦١ |
| ٠٣-٨٧١٤٧٢ | nerminehorr@hotmail.com | Dima.hallaj@ladeleb.org |
| ritabarotta@hotmail.com | | |






## استمارة مراقب

| | |
|---|---|
| الاسم الثلاثي | |
| تاريخ الميلاد | |
| فئة الدم | |
| رقم الهاتف | |
| البريد الالكتروني | |
| عنوان السكن | |
| القضاء | |
| الدائرة الانتخابية | |
| منتسب ام متطوع | |
| تاريخ الانتساب | |
| نوع العمل | |
| مكان العمل | |
| هل من مشاركات سابقة مع **"الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات"** | -1 |
| | -2 |
| | -3 |
| | -4 |
| | -5 |

1

هل سبق وراقبت العملية الانتخابية (نيابية او بلدية) ؟

نعم ☐ كلا ☐

الرجاء تحديد السنة والمنطقة.....

هل ترد ان تشارك في عملية مراقبة الانتخابات؟

نعم ☐ كلا ☐

لماذا.....

هل انت عضو في جمعيات اهلية اخرى؟ نعم ☐ كلا ☐

حدد.....

هل انت عضو في حزب سياسي؟ نعم ☐ كلا ☐

حدد.....

هل انت نشيط في احد الاحزاب او التيارات السياسية؟ نعم ☐ كلا ☐

حدد.....

ما هي صفات المراقب، برأيك ؟

.....

ما هي المهارات التي تتمتع بها ويمكنك استخدامها خلال المراقبة؟

.....

هل لديك سيارة وترغب في استعمالها اثناء المراقبة الانتخابية؟ (علما ان الجمعية سوف تؤمن كلفة الوقود) نعم ☐ كلا ☐

ما هو رقم لوحتها ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐

2